

انضمام تونس إلى المعاهدات الدولية للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر حبر على ورق

أزمات البلاد تصعب عملية إدماج البعد البيئي في المشاريع الاقتصادية



يصطدم الوصول إلى اقتصاد أخضر في تونس بجملة من التحديات، فعلى غرار التدهور البيئي والتغيرات المناخية، تقف أزمات البلاد السياسية والاقتصادية عائقاً أمام التحول نحو هذه الخطوة التي تعد أحد أبرز شروط التنمية المستدامة. ففي ظل انشغال الأحزاب والنخب السياسية في حرب الصلاحيات والنفوذ لا يحتل قطاع البيئة سلم الأولويات، بل على العكس تضرر كباقي القطاعات من حالة اللااستقرار وعدم اليقين التي تشهدها البلاد منذ ثورة يناير 2011.

أمنة جبران

تونس - يشكل الطريق نحو الاقتصاد الأخضر تحدياً بالنسبة إلى البلدان النامية خاصة أعقاب ظهور الجائحة الصحية وفي ظل المؤشرات البيئية التي تزداد خطورة من سنة إلى أخرى.

وفيما اختارت تونس الانضمام تحت الجهود الدولية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر وإطلاق استراتيجية وطنية في هذا المجال، إلا أنها تصطدم بتحديات جمة للوصول إلى هذا الهدف أبرزها كيفية إدماج البعد البيئي في كل الأنشطة الاقتصادية ومشاريع التنمية المستدامة فيما ترزح تحت وطأة أزمات على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية وسياسية.

وفيما يعاني الاقتصاد التونسي من أزمة حادة قادت إلى تهاوي مناخ الأعمال وارتفاع نسبة البطالة وترجع غير مسبوق لقطاع السياحة، يلفت الخبراء إلى أن الطريق نحو الاقتصاد الأخضر بدوره غير سهل وليس أمناً بسبب ضعف الإمكانيات وضعف فرص الابتكار في هذا المجال وعدم القدرة على تطوير مشاريع ملائمة للبيئة تأخذ بعين الاعتبار خصوصاً الأوضاع الاجتماعية الصعبة.

ويُعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه "نظام أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات، ويفضي في الأمد البعيد إلى تحسن رفاه البشر، ولا يُعرض في الوقت نفسه الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئية أو حالات ندرة إيكولوجية كبيرة".

وتوضح دراسة سابقة نُشرها مركز المستقبل للدراسات أن الاقتصاد الأخضر يمزج بين التنمية الاقتصادية والاعتبارات البيئية، وهو ما يناقض ما يُعرف بـ"الاقتصاد الأسود" الذي يقوم على الاستخدام المكثف للبتروول والغاز الطبيعي والفحم الحجري، ويرتكز الاقتصاد الأخضر بشكل رئيسي على استخدام موارد الطاقة المتجددة والمباني الخضراء والمواصلات العامة والخاصة غير الملوثة، والإدارة الفعالة للمياه، وإدارة مياه الصرف الصحي من خلال تقنيات التكرير وإعادة الاستخدام.

وحاولت تونس الانخراط في ثقافة الاقتصاد الأخضر في السنوات الأخيرة رغم الصعوبات والتحديات التي تواجهها منذ اندلاع ثورة يناير سنة 2011 والدخول في فترة انتقالية عسيرة.

وتم الشروع في إعداد الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر منذ موفى سنة 2014 وذلك في إطار تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للاقتصاد الأخضر، ووقع تحديد الأنشطة التي من شأنها التأسيس للتحول نحو هذا النموذج الاقتصادي الجديد بصفة تدريجية وناجحة، هذا إلى جانب بلورة التوجهات الاستراتيجية وإعداد مخطط العمل المزمع انتهاجه للانتقال نحو

استحوذ الدول الغنية على اللقاحات يضاعف معاناة أفريقيا المرهقة من الوباء

ظهور سلالات جديدة يعيد جهود احتواء الجائحة إلى نقطة الصفر

نيويورك - كانت الدول الصناعية الغنية والمتقدمة الأشد تضرراً من جائحة فيروس كورونا المستجد في موجتها الأولى، التي انطلقت في مارس 2020 في إيطاليا التي كانت الأشد معاناة من ناحية الضائحات البشرية للجائحة، وفي دول أوروبا الأخرى أو الولايات المتحدة التي كانت أكثر دول العالم معاناة سواء من حيث الوفيات أو الإصابات، وبريطانيا التي أصبحت أطول دول أوروبا معاناة من الجائحة.

والآن وبعد مرور ما يقرب من 15 شهراً على بدء الجائحة عالمياً، بدأت الدول الغنية مناقشة موضوعات ما بعد الجائحة، مثل تخفيف القيود على الحركة والأنشطة الاقتصادية، وبرامج التطعيم وعودة الحياة إلى طبيعتها.

في المقابل فإن أغلب دول قارة أفريقيا سقطت حالياً في قبضة الموجة الثالثة من الجائحة وتستعد للموجة الرابعة وربما الخامسة. ومع انتشار السلالة المتحورة الأشد خطورة "دلتا"، في القارة الأقل تطعماً ضد فيروس كورونا في العالم، تزايدت أعداد الإصابات، لتتجاوز الطاقة الاستيعابية للمستشفيات، وترتفع أعداد الوفيات.

وفي حين لا يوجد أمل كبير في تطعيم أعداد كبيرة من سكان أفريقيا خلال الشهور المقبلة، بسبب استمرار الدول الغنية في الاستحواذ على أغلب إنتاج اللقاحات المضادة للفيروس، يتوقع خبراء الوبائيات انطلاق موجة جديدة من الوفيات الناجمة عن فيروس كورونا قبل نهاية العام الحالي.

وأشار أنطوني سنجوازين، رئيس مكتب وكالة بلومبرغ للأخبار بجنوب أفريقيا في تحقيق نشرته الوكالة إن انتشار السلالة الجديدة المتحورة في أفريقيا، ينطوي على خطورة كبيرة بظهور سلالات جديدة مقاومة للقاحات المتاحة حالياً وهو ما يهدد ليس فقط أفريقيا ولكن كل دول العالم.

ولفت توليو دي أوليفيرا مدير معهد كوسبي لأبحاث التسلسل الجيني في جنوب أفريقيا إلى أن "الموجة الثالثة من جائحة كورونا ستكون كارثة لأننا في جنوب أفريقيا وقارة أفريقيا ككل لا نحصل على اللقاحات التي نحتاجها بشدة.. إذا لم نحصل على اللقاحات، خلال الشهور القليلة المقبلة، فسنواجه خطر موجة مدمرة أخرى من العدوى ليس فقط في عدد الإصابات وإنما أيضاً في عدد الوفيات".

وبحسب تقديرات مركز أفريقيا لمكافحة الأمراض ومنع العدوى، فإن 1.1 في المئة فقط من سكان أفريقيا البالغ عددهم حوالي 1.2 مليار نسمة هم الذين حصلوا على التطعيم، مقابل تطعيم 50 في المئة من سكان الولايات المتحدة وتطعيم كل المستهدفين من سكان بريطانيا.

ومن بين 3 مليارات جرعة من لقاحات كورونا تم توزيعها على مستوى العالم، كان نصيب قارة أفريقيا 50 مليون جرعة فقط. وقد أصبحت تأثيرات هذا التباين واضحة.

وفي قارة أفريقيا تتضاعف أعداد الإصابات كل ثلاثة أسابيع، وأصبحت على حافة تجاوز أسوأ أسبوع في الجائحة بالنسبة لها.

وأشار أنطوني سنجوازين، رئيس مكتب وكالة بلومبرغ للأخبار بجنوب أفريقيا في تحقيق نشرته الوكالة إن انتشار السلالة الجديدة المتحورة في أفريقيا، ينطوي على خطورة كبيرة بظهور سلالات جديدة مقاومة للقاحات المتاحة حالياً وهو ما يهدد ليس فقط أفريقيا ولكن كل دول العالم.

ولفت توليو دي أوليفيرا مدير معهد كوسبي لأبحاث التسلسل الجيني في جنوب أفريقيا إلى أن "الموجة الثالثة من جائحة كورونا ستكون كارثة لأننا في جنوب أفريقيا وقارة أفريقيا ككل لا نحصل على اللقاحات التي نحتاجها بشدة.. إذا لم نحصل على اللقاحات، خلال الشهور القليلة المقبلة، فسنواجه خطر موجة مدمرة أخرى من العدوى ليس فقط في عدد الإصابات وإنما أيضاً في عدد الوفيات".

وبحسب تقديرات مركز أفريقيا لمكافحة الأمراض ومنع العدوى، فإن 1.1 في المئة فقط من سكان أفريقيا البالغ عددهم حوالي 1.2 مليار نسمة هم الذين حصلوا على التطعيم، مقابل تطعيم 50 في المئة من سكان الولايات المتحدة وتطعيم كل المستهدفين من سكان بريطانيا.

ومن بين 3 مليارات جرعة من لقاحات كورونا تم توزيعها على مستوى العالم، كان نصيب قارة أفريقيا 50 مليون جرعة فقط. وقد أصبحت تأثيرات هذا التباين واضحة.

وفي قارة أفريقيا تتضاعف أعداد الإصابات كل ثلاثة أسابيع، وأصبحت على حافة تجاوز أسوأ أسبوع في الجائحة بالنسبة لها.



أفريقيا تتخطب في أزمة صحية غير مسبقة

حماية البيئة مفتاح نجاح السياحة

فإن التأخر في الوصول إلى الاقتصاد الأخضر في تونس كما باقي الدول النامية يعود إلى تأخر ترتيب القضايا البيئية على أجندة الأولويات الوطنية، وضعف وعي القطاعات المجتمعية بأهمية سياسات التخضير، وتصاعد معضلة ترابط المياه والطاقة والغذاء، وتوفير متطلبات نقل التكنولوجيا، وتعثر اقتصاديات هذه الدول.



واعتبر الخبير البيئي عادل الهنتاتي في حديث لـ"العرب" أن "الاقتصاد الأخضر يأخذ في عين الاعتبار حماية البيئة والموارد الطبيعية وتمكين خلايا الإنتاج من عدم التعدي على الطبيعة". وأوضح أن "هناك كثيراً من الأنشطة في هذا المجال التي من شأنها أن توفر مواطن شغل مثل مجال الطاقة أو استغلال الموارد الطبيعية في الصناعات النظيفية"، مستذكراً "لكن بالنسبة إلى تونس فإن كيفية إدماج البعد البيئي في كل نشاط تنموي واقتصادي وفي كل ثروة يتم استخراجها هي عملية صعبة".

وشرح قائلاً "هي صعبة لأنها تتطلب من المنتج تغيير طرق الإنتاج وأن يتجهز بتقنيات جديدة ونظيفة مكلفة مالياً"، لافتاً إلى أن "الاقتصاد الأخضر هو هدف تتطلع تونس إلى الوصول إليه في حدود 2030".

ويؤكد الخبراء أن الاقتصاد الأخضر يوفر فرصاً حقيقية للحد من البطالة في تونس من خلال الحد من مخاطر البيئة والنقص في الموارد، ويمثل فرصة هامة بالنسبة إلى البلاد التي تعاني من معضلتين أساسيتين هما بطالة الشباب الذي يركز على استغلال مفرط للأسواق الطبيعية.

وقدرت منظمة العمل الدولية في دراسة سابقة عدد مواطني الشغل الخضراء في تونس بحوالي 100 ألف، وتتركز في قطاعات المياه ورسكلة النفايات والفلاحة والخدمات. وتشير دراسة اقتصادية أجراها معهد الألفية إلى أن الاستثمار الأخضر بنسبة 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى 5 سنوات يمكن أن يخلق حوالي 300 ألف مواطن شغل مباشر في تونس في قطاعات البناء والفلاحة والطاقة. لكن مع ذلك لا تستغل تونس جميع مواردها في الاقتصاد الأخضر، وحسب تحذيرات سابقة للبنك الدولي فهي تصد خسائر العبء من الفرص في هذا المجال.

ويحمي البيئة ويسهم في النمو الاقتصادي الشامل والمتوازن وخلق مواطن الشغل الإضافية.

ويراي الخبراء لم تحقق هذه الاستراتيجية أهدافها بعد وذلك في ظل ما تشهده البلاد من تدهور بيئي، أمام حالة من لا مبالاة سياسية ناجمة عن انتهاء الأحزاب والنخب في معارك لأجل المكاسب والنفوذ.

وقدم فوزي حمودة مدير مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة في حديثه لـ"العرب" تقييمه لهذه الاستراتيجية والتي شارك في إعدادها.

وأوضح أنها تقوم أساساً على الأخذ بالاعتبار الجانب البيئي والاجتماعي في الاقتصاد، وقد تم وضع مخطط للتنفيذ والتقييم ثم الوصف على النفاذ خاصة في ما يخص تأثيراتها على الجانب الاجتماعي.

وفي تقديره "لو وقع تنفيذ الاستراتيجية كما تم التخطيط لها لكنها في مرحلة أفضل وليس في هذا الاتجاه (...) سنكون اخترنا مجالاً تنموياً واضحاً مبنياً بالأساس على الاقتصاد الأخضر". مستذكراً "عدم الاستقرار السياسي التي يظلها سلباً حتى على مستوى القطاع البيئي، كما أحدثت تواتر التغييرات حالة من التذبذب في خطة عمل الوزارة".

ورأى أن الصعوبات حالت دون الوصول إلى الاقتصاد الأخضر الذي يراه يستجيب إلى تطلعات الشارع الذي احتج في ثورة يناير ضد منوال تنموي غير عادل، لكنه يبقى مجرد شعار وعناوين برامج لم يقع تطبيقها على أرض الواقع رغم وجود مبادرات خاصة لتطوير هذا المجال.

مع ذلك فإن هذه المبادرات ليست مؤطرة في إطار استراتيجية خاصة، حسب تعبيره.

وفيما يقوم مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة بدراسة جديدة تخص المدن المستدامة القائمة أساساً على مبدأ الاقتصاد الأخضر واستغلال الثروات الطبيعية، لكن حمودة كُشف بدوره جملة من الصعوبات لتنفيذ هذا المنهج الجديد الذي يأخذ في الاعتبار الفلاحة البيولوجية والسياحة الإيكولوجية. وشرح قائلاً "حين التطبيق تواجه البلديات عدة مشاكل مثل التمويل، والاستمرار في تكريس المركزية"، لافتاً إلى أن "طلبات المواطن ليست موجهة بيئياً بقدر ما هي موجهة لمنفعة خاصة به". وعلق "لا تستطيع تطبيق منوال تنموي معقد يعتمد مناهج تقنية جديدة تحترم البيئة، فيما المواطن ما يزال يعاني من أوضاع معيشية صعبة". وحسب مركز المستقبل

الاقتصاد الأخضر بتونس. وتهدف الاستراتيجية التونسية للاقتصاد الأخضر إلى البحث في إمكانيات تطوير الأنشطة الاقتصادية الحالية وتركيز أنشطة جديدة خضراء في عدة مجالات منها بالخصوص الفلاحة البيولوجية والسياحة الإيكولوجية والنقل المستدام والبنية الأساسية المستدامة والبناءات الإيكولوجية والصناعات الخضراء وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الخضراء والخدمات البيئية الداعمة للمؤسسة، وذلك بدعم خيارات النجاعة الطاقية واستعمال الطاقات المتجددة والاقتصاد في الماء وإعادة استعمال المياه المعالجة والتصرف المندمج في النفايات.

وترتكز هذه الأنشطة بالأساس على الخيارات القائمة على التحولات التكنولوجية بما يقلص من نسب التلوث والتعبئة الطاقية والغذائية



التأخر في الوصول إلى الاقتصاد الأخضر في تونس كما باقي الدول النامية يعود البيئية على أجندة الأولويات الوطنية